

Distr.: General
18 July 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ٩٩ (ت) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير عرضاً للتطورات الجديدة وللمساعدات التي قدمتها الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية إلى منغوليا منذ صدور التقرير السابق بشأن هذا الموضوع (A/69/140) في تموز/يوليه ٢٠١٤.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، تواصل حصول منغوليا على اعتراف دولي بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية واستمرت في الترويج لسائر أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وواصلت منغوليا السعي إلى ترسيخ الطابع المؤسسي لمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وقد تلقت منغوليا، حكومةً وشعباً، مساعدات من مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

* A/71/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

110816 090816 16-12342 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية
٤	ألف - التدابير المتخذة على الصعيد الوطني
٥	باء - التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي
٦	جيم - التدابير المتخذة على الصعيد الدولي
٦	ثالثاً - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي
٦	ألف - الأمن الاقتصادي
٧	باء - الأمن البشري
٨	جيم - الأمن البيئي
٩	دال - أمن المعلومات
١٠	هاء - خاتمة
١٠	رابعاً - المساعدة المقدّمة من كيانات الأمم المتحدة
١٠	ألف - مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
١٣	باء - الوكالة الدولية للطاقة الذرية
١٤	جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٦	خامساً - الخاتمة

أولاً - مقدمة

- ١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٦٣/٦٩، المعنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير الضرورية لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها واستقلال سياستها الخارجية وأمنها الاقتصادي وتوازنها الإيكولوجي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وناشدت الجمعية أيضا الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تدعم الجهود التي تبذلها منغوليا للانضمام إلى الترتيبات الأمنية والاقتصادية القائمة في هذا الشأن على الصعيد الإقليمي. وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة المعنية مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير الضرورية المذكورة آنفاً، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
- ٢ - وهذا التقرير مقدّم تلبية لذلك الطلب، وهو يستند إلى المعلومات الواردة بشأن تنفيذ القرار حتى الآن من منغوليا، ومن إدارة الشؤون السياسية، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانياً - الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

- ٣ - في عام ٢٠١٦، تحتفل منغوليا بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين لانضمامها لعضوية الأمم المتحدة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، الذي يُعتبر أحد الإنجازات الرئيسية للسياسة الخارجية لمنغوليا في القرن العشرين. وقد فتحت هذه العضوية الباب أمام منغوليا لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية وللمشاركة في الشؤون الدولية.
- ٤ - وعلى مدى السنوات الماضية، اتبعت منغوليا سياسة نشطة داخل الأمم المتحدة سعياً منها إلى تقديم مساهمة متواضعة في تعزيز الأهداف النبيلة للمنظمة. وقد عمل نحو ١٦ ٠٠٠ منغولي كحفظة للسلام في إطار مختلف عمليات حفظ السلام. وتقف منغوليا وراء اتخاذ الجمعية العامة قرارات في مجالات شتى منها حق الشعوب في السلام، وأسبوع نزع السلاح، وتوفير التعليم للجميع، والتعاونيات، والمرأة الريفية، وحقوق البلدان النامية غير الساحلية، وتشجيع الإصلاحات الديمقراطية، والتعليم من أجل الديمقراطية، ونجحت منغوليا في الترويج لاتخاذ العديد من هذه القرارات.

- ٥ - وكدليل على التزامها بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أعلنت منغوليا أن أراضيها تمثل منطقة خالية من الأسلحة النووية مكونة من دولة واحدة في عام ١٩٩٢. ومنذ عام ١٩٩٨، تنظر الجمعية العامة كل سنتين في المسألة المتعلقة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.
- ٦ - ويتضمن هذا التقرير سرداً للأنشطة المضطلع بها على مدى العامين الماضيين في إطار تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٦٩.

ألف - التدابير المتخذة على الصعيد الوطني

- ٧ - على الصعيد الوطني، قام 'هورال الدولة الكبير' (البرلمان) في منغوليا بتعديل القانون المتعلق بالطاقة النووية في شباط/فبراير ٢٠١٥. ووفقاً لهذا التعديل، أوكلت المهام التنظيمية والترويجية ذات الصلة إلى كيانين مستقلين ولكنهما مترابطين لديهما مسؤوليات متميزة: بحيث يقوم كيانٌ بدور الرقيب الرئيسي عن الحفاظ على السلامة والأمن في إطار الوكالة العامة المعنية بعمليات التفتيش المتخصصة، أما الكيان الآخر فهو مسؤول عن الترويج للاستخدام السلمي للطاقة النووية وعن وضع سياسات في هذا الشأن تحت إشراف مفوضية الطاقة النووية التي أعيدت هيكلتها تحت رئاسة رئيس وزراء منغوليا.
- ٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، اتخذ هورال الدولة الكبير القرار ٦٠ الذي يهدف إلى مواصلة تعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. ويدعو هذا القرار الحكومة إلى اتخاذ إجراءات جديّة من أجل الانضمام إلى تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، واتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، وكذلك بروتوكول الكميات الصغيرة. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦، عرضت الحكومة على البرلمان مسألة الانضمام إلى تلك الصكوك للنظر فيها والموافقة عليها.
- ٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، اعتمدت مفوضية الطاقة النووية الخطة المتكاملة لدعم الأمان النووي المنغولية، التي أعدتها السلطات الوطنية المعنية واستعرضها خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتنص هذه الخطة على منع النقل غير المشروع للمواد النووية والمواد المشعة، وعلى الكشف عن التهديدات النووية وقمعها، وعلى اتخاذ التدابير المضادة المناسبة.
- ١٠ - وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، قامت منظمة غير حكومية منغولية، هي منظمة "الراية الزرقاء" (Blue Banner)، بتنظيم مناقشات مائدة مستديرة على الصعيد الوطني والإقليمي للإسهام بأفكار بشأن الطرق والوسائل العمليّة لمواصلة ترسيخ الطابع المؤسسي

لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وأطلعت الحكومة على الاستنتاجات التي توصلت إليها.

باء - التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي

١١ - تم تنظيم سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات خلال الفترة قيد الاستعراض في سياق مواصلة تعزيز حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا. وهكذا، استضافت منغوليا، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، أول مؤتمر دولي حول حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا، شارك فيه أكثر من ٣٥ ممثلاً عن منغوليا، والصين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وألمانيا، واليابان، وهولندا، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية. وعُقد المؤتمر الثالث من هذه السلسلة يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

١٢ - وفي البيان الصادر عن رئيس المنتدى في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، أشاد المنتدى الإقليمي الحادي والعشرون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في نايبيتاو، ميانمار، بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وبالإعلان المشترك للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لعام ٢٠١٢ بشأن هذا المركز لكونه يمثل إسهاماً ملموساً في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز الثقة وإمكانية التنبؤ بالمستقبل في المنطقة.

١٣ - وفي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، في أولانباتار، اشتركت حكومة منغوليا وحكومة جمهورية الفلبين في تنظيم حلقة عمل في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن موضوع "تعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية". وقد ضُمَّت حلقة العمل خبراءً من الدول الأعضاء في المنتدى الإقليمي للرابطة، وأتاحت فرصةً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وساهمت في تعزيز فهم القضايا غير التقليدية المتمثلة في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وكيف ينبغي تناولها، حيث تمت دراسة حالة منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية باعتبارها دراسة حالة فردية.

١٤ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اشترك في تنظيم "المؤتمر الدولي بشأن أبعاد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شمال شرق آسيا" في أولانباتار كل من منظمة 'زورق السلام' و 'الراية الزرقاء' والشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر، رحّب المشاركون بسياسة منغوليا المتعلقة بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية لأنها تشكل مساهمة ملموسة في تحقيق الاستقرار الإقليمي ولأنها تمثل نهجاً مبتكراً لمعالجة القضايا المتصلة بالتهديدات النووية. كما رحبوا بالإعلان المشترك الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في عام ٢٠١٢، وأعربوا عن أملهم في أن تكون تجربة منغوليا مثلاً يُحتذى به في معالجة القضايا المماثلة.

جيم - التدابير المتخذة على الصعيد الدولي

١٥ - في الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في الجزائر العاصمة في ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، أعاد الوزراء تأكيد دعمهم لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ولسياستها الرامية إلى إضفاء طابع مؤسسي على هذا المركز. وقد أكدت حركة عدم الانحياز أن مواصلة ترسيخ الطابع المؤسسي لمركز منغوليا ستشكل خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٦ - وبناءً على طلب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، قامت حكومة منغوليا، في شباط/فبراير ٢٠١٥، بإعداد وتقديم مذكرة من منغوليا بشأن تعزيز أمنها الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية (NPT/CONF.2015/8) من أجل تعميمها بوصفها وثيقة معلومات أساسية من وثائق المؤتمر. وقد أكدت عزم الحكومة على مواصلة سياستها الرامية إلى إضفاء بعد مؤسسي على مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية بإبرام معاهدة دولية تحدد بوضوح هذا المركز.

١٧ - وواصل العديد من الدول الأعضاء الإعراب عن التأييد لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أعرب الرئيس الصيني، شي جينبينغ، أثناء الزيارة التي قام بها إلى منغوليا في آب/أغسطس ٢٠١٤، عن دعمه لسياسة منغوليا الهادفة لتعزيز هذا المركز على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ثالثاً - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي

ألف - الأمن الاقتصادي

١٨ - تقف منغوليا على عتبة تحول رئيسي يجرّكه استغلال مواردها المعدنية الهائلة، وحصّة التعدين في ناتجها المحلي الإجمالي التي تمثل اليوم ٢٢ في المائة منه، أي ضعف نسبتها قبل عقد من الزمن. غير أن اقتصاد البلد لا يزال يواجه تحديات ناجمة عن استمرار الاختلالات الاقتصادية. وقد تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٥.

١٩ - واتخذت الحكومة تدابير عملية لضمان النمو المستدام والشامل للجميع، ولتعزيز الأمن الاقتصادي للبلد. وفي هذا الصدد، في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أطلق البرلمان رؤية منغوليا للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، وتحدد هذه الوثيقة مساراً تنمية البلد خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة الموافقة لفترة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتوخى رؤية

التنمية أن تصبح منغوليا بحلول عام ٢٠٣٠ من أبرز البلدان المتوسطة الدخل التي تمكنت من القضاء على الفقر بجميع أشكاله ومن الحفاظ على التوازن البيئي مع الاستمرار في بناء نُظم حوكمة قوية ومستقرة.

٢٠ - وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقَّعت حكومة منغوليا والأمم المتحدة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، الذي سيوجّه دعم الأمم المتحدة المقدم في البلد خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو يمثل فصلا هاما جديدا في الشراكة القائمة بين حكومة منغوليا والأمم المتحدة. ويهدف الإطار إلى مساعدة منغوليا على ترجمة أهداف التنمية المستدامة والأهداف الواردة في رؤية منغوليا للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ إلى أفعال ملموسة. ويمثل هذا الإطار نتيجةً للمشاورات المكثفة التي أُجريت بمشاركة مختلف الجهات المعنية الوطنية، ومن بينها الوزارات المختصة والمجتمع المدني. وستساهم أربع عشرة وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد، الذي يُتوقع أن تصل قيمته إلى ٧٩ مليون دولار للمبادرات المشتركة خلال فترة خمس سنوات.

٢١ - ويتطلب تعزيز الأمن الاقتصادي للبلد وتفادي تعرضه للمخاطر والتهديدات المرتبطة بالنمو اتخاذ إجراءات قائمة على التشاور والتعاون بين الحكومة والأحزاب السياسية، وقطاع الأعمال، ومؤسسات البحث، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري تنظيم المنتدى الاقتصادي لمنغوليا منذ عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى إتاحة فرصة لإجراء مناقشات بشأن السياسات العامة، يُعتبر المنتدى قيّما للغاية لأنه يسمح بإنشاء شبكات تجارية واسعة النطاق وبتيسح التعاون والتفاهم. وقد تم تنظيم المنتدى الاقتصادي لمنغوليا لعام ٢٠١٦ يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦.

باء - الأمن البشري

٢٢ - يُعرّف مفهوم الأمن القومي الأمن البشري بأنه أحد الركائز الأساسية للأمن القومي في منغوليا. وتُعتبر تهئية بيئة معيشة صحية وآمنة، وكفالة الأمن الغذائي، وضمان أمن الإقامة، وحماية الناس من أن يقعوا ضحية للجرائم والاعتداءات أساسَ كفالة الأمن البشري. وتصدر الإشارة إلى أن مكافحة الاتجار بالبشر أصبحت تشكل تحديا خطيرا. وهي ظاهرة جديدة نسبيا في منغوليا. ووفقا للدراسات التي أجرتها منظمة "مركز المساواة بين الجنسين" غير الحكومية، أصبح أكثر من ٢٠٠ شخص يقعون ضحية للاتجار بالبشر سنويا. ورغم اتخاذ بعض التدابير في السنوات الأخيرة، التي تضمنت اعتماد برنامج وطني وإنشاء نظام لرصد تنفيذه، فإن عدد الحالات آخذٌ في الارتفاع.

٢٣ - ويظل الأمن الغذائي يشكل مسألة هامة في منغوليا، ليس فقط لما لتغير المناخ والتدهور البيئي على الصعيد العالمي من آثار سلبية عليها، ولكن أيضا بسبب ما لديها من معوقات خاصة. ولهذا يعتمد البلد إلى حد كبير على استيراد السلع الاستهلاكية: حيث أن أكثر من ٧٠ في المائة من السلع الاستهلاكية الرئيسية مستوردة. ويجري تنفيذ برنامج وطني خاص للأمن الغذائي منذ عام ٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ أكثر من ٢٠ برنامجا ومشروعا تهدف إلى النهوض بالإمدادات الغذائية وكفالة السلامة والأمن الغذائيين على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.

٢٤ - وقد تم تنظيم سلسلة من حلقات العمل والدورات التدريبية والبرامج التلفزيونية بشأن المسائل المتصلة بالأمن الغذائي. وفي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ستُنظّم دورة تدريبية أخرى بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي.

جيم - الأمن البيئي

٢٥ - تقترن التحديات الإنمائية التي تواجهها منغوليا بمشاكل بيئية، مثل تغير المناخ والتصحر، وتدهور المراعي، والكوارث الطبيعية، والجفاف، وأزمات 'دزود'، واستنفاد موارد المياه والغابات، وتلوث الهواء والتربة. ومن الواضح أن زيادة الاستهلاك والنمو الاقتصادي وتسارع نسق نمو قطاع التعدين تتسبب في تزايد الضغط على الطبيعة والبيئة. ويكتسي اتباع سياسات سليمة وبذل جهود مشتركة أهمية حاسمة لمواجهة تلك التحديات. وخلال السنتين الماضيتين، واصلت منغوليا جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الماثلة أمام الأمن البيئي بتوسيع نطاق الإطار القانوني اللازم، وعقد العديد من الاجتماعات، وتنفيذ برامج ومشاريع وطنية بدعم وتعاون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمات دولية أخرى، وبلدان مانحة.

٢٦ - وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥، وافق برلمان منغوليا بموجب قراره رقم ٤٩ على سياسة الدولة المتعلقة بالغابات. وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، اتخذ البرلمان القرار رقم ١٣ لإدراج جبل 'نويون' ضمن مجموعة المناطق المحمية التي حددها الدولة.

٢٧ - وفي الوقت الحاضر، يجري تنفيذ ٢٧ برنامجا ومشروعا وطنيا في منغوليا في مجالات مثل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والسياسات والإدارة المتعلقة بالغابات والمياه، والأمن البيولوجي، والتنمية الخضراء، وتغير المناخ والتكيف معه. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد تسعة مشاريع جديدة بشأن مسائل متصلة بالبيئة.

٢٨ - وتتضمن رؤية منغوليا للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، التي أقرها البرلمان في شباط/فبراير ٢٠١٦، إجراءات تهدف للحفاظ التوازن البيئي مع الاستمرار في بناء نظم حوكمة قوية ومستقرة. أما إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، الذي تم توقيعه في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، فهو ينص، في إطار مجال النتائج ١، على "تعزيز النمو الشامل والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية"، فيما يخص الإجراءات الرامية إلى دعم الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، وتعزيز التكنولوجيات النظيفة، وتقليل المخاطر البيئية والفقر في قطاعات مثل الزراعة والحراجة والتعدين والصناعة، وحماية خدمات النظم الإيكولوجية، والتخفيف من المخاطر الناجمة عن الكوارث، في جملة أمور.

دال - أمن المعلومات

٢٩ - تشكل حماية المصالح الوطنية في مجال المعلومات وضمان نزاهة المعلومات وسريتها وإتاحتها للدولة والمواطنين وللمنظمات الخاصة أساساً كفالة أمن المعلومات.

٣٠ - وفي إطار تنفيذ القرار الحكومي رقم ٣١٢ (٢٠١١) بشأن "بعض التدابير الرامية إلى كفالة أمن معلومات الدولة"، أُجري، في عام ٢٠١٢، تقييم للمخاطر التي تهدد أمن معلومات الأجهزة المركزية للدولة. واستناداً إلى التقرير المعدّ استناداً إلى التقييم، تم تنظيم اجتماعات ودورات تدريبية لموظفي الخدمة المدنية بشأن كيفية تفادي وقوع أخطار في المستقبل بصورة دورية.

٣١ - ويجري تنظيم مؤتمر "MNSEC"، وهو أكبر تجمع بشأن أمن الفضاء الإلكتروني في منغوليا، سنويا منذ عام ٢٠١٣. وقد عُقد مؤتمر "MNSEC" لعام ٢٠١٥ في أولانباتار يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. واجتذبت هذا الحدث نحو ٢٠٠ شخص من الحكومة والكيانات الخاصة ومقدمي خدمات الإنترنت والمصارف والجامعات في منغوليا الذين يشاركون في أمن الفضاء الإلكتروني. وقد جرت مناقشات واسعة النطاق، بشأن مسائل من بينها العلاقة بين البيانات الضخمة والأمن والبرامجيات الخبيثة المرتبطة بالخدمات المصرفية على الإنترنت والهجمات الإلكترونية المتطورة.

٣٢ - كما نظم اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات السلكية واللاسلكية منتداه الخامس بشأن أمن الفضاء الإلكتروني في أولانباتار خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤. واستضافت المنتدى هيئة منغوليا المعنية بتكنولوجيا المعلومات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

هاء - خاتمة

٣٣ - يبرهن التقرير الذي أعدته حكومة منغوليا بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٦٩ مجدداً على تصميم البلد على تنفيذ أحكام القرار بشكل تام على الصعيد الوطني والدولي.

٣٤ - وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها البلد والدعم المستمر المقدم من المجتمع الدولي، أصبح مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية يحظى باعتراف دولي واسع النطاق. ورغم عدم الاعتراف بمنغوليا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإن مركزها الفريد أصبح معترفاً به على نطاق واسع باعتباره يشكل إسهاماً في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز الثقة وإمكانية التنبؤ على الصعيد الإقليمي.

٣٥ - ومنغوليا، من جانبها، مستعدة للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ووكالاتها المتخصصة من أجل تعزيز الجوانب غير النووية لأمنها التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الاستقرار، وتعزيز الثقة، والتعاون المفيد للجميع في المنطقة وخارجها.

رابعا - المساعدة المقدمة من كيانات الأمم المتحدة

٣٦ - يستند هذا الفرع إلى المعلومات الواردة حتى الآن من مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن أنشطة المساعدة التي اضطلعوا بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف - مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٧ - إن منغوليا بلد غير ساحلي يمتد على أراض شاسعة تبلغ مساحتها ١,٥ مليون كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة. وقد سجل اقتصاد هذا البلد نمواً سريعاً تفوق نسبته ١٠ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣^(١)، مدفوعاً أساساً بزيادة صادراته من السلع الأساسية. وقد تباطأ النمو الاقتصادي في هذا البلد ليصل إلى نسبة ٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٤ نظراً لانخفاض الصادرات نتيجةً لاستمرار ضعف سوق السلع الأساسية، وتباطؤ النمو في سوق التصدير الرئيسية الصينية^(٢). ومن المتوقع أن ينخفض النمو

(١) World Bank, World Development Indicators

(٢) World Bank, Mongolia, Country Overview

إلى ٢,٣ في المائة و ٠,٧ في المائة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي، قبل أن يرتفع مجدداً إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٧^(٣). وبالمثل، كانت صادرات منغوليا من السلع تتزايد بسرعة منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، ولكنها أصبحت تواجه تقلبات شديدة منذ عام ٢٠١٢، مع تسجيل انخفاض بنسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠١٥^(٤).

٣٨ - واعتماد اقتصاد منغوليا على قطاع التعدين يجعل البلد عرضة لتقلب أسعار السلع الأساسية. وتمثل حصة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٠ في المائة، أي ضعف نسبته قبل عقد من الزمن^(٥). وعلاوة على ذلك، تساهم السلع الأساسية المعدنية بنحو ٨٠ في المائة من صادرات البلد، ويساهم التعدين بحوالي ٤٠ في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية. وأغلب صادرات منغوليا من السلع الخام. وتساهم أصناف صادرات السلع الأساسية الرئيسية الثلاثة بنحو ٧٠ في المائة من عائدات التصدير، بينما يساهم النحاس وحده بحوالي ٥٠ في المائة^(٦).

٣٩ - ونظراً إلى أن منغوليا بلد غير ساحلي فهي معزولة جغرافياً عن الأسواق العالمية الرئيسية، وهي تعتمد إلى حد كبير على جاريها المباشرين، وهما الاتحاد الروسي والصين. وتعتبر الصين الشريك الرئيسي لمنغوليا من حيث الصادرات، التي استحوذت على نسبة ٨٨ في المائة من مجموع قيمة الصادرات في عام ٢٠١٤، في حين يهيمن الاتحاد الروسي والصين على أسواق واردات منغوليا^(٧).

٤٠ - ويمثل التكامل الإقليمي عنصراً هاماً من عناصر الأمن الاقتصادي والإقليمي في منغوليا، ويوجد ترابط بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي نظراً إلى الموقع الاستراتيجي لهذا البلد. وقد بذلت منغوليا جهوداً مؤخراً لتعزيز التكامل الإقليمي. فعلى سبيل المثال، تجرى محادثات بشأن إنشاء ممر اقتصادي بين الصين والاتحاد الروسي ومنغوليا، ويُتقَب توقيع اتفاق بشأن إقامة الطريق بين البلدان الثلاثة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، وقّعت منغوليا أول اتفاق تجارة حرة لها، وقد أبرمت هذا الاتفاق مع اليابان.

(٣) World Bank, East Asia And Pacific Economic Update April 2016

(٤) إحصاءات الأونكتاد.

(٥) World Bank, Mongolia, Country Overview

(٦) إحصاءات الأونكتاد.

(٧) International Trade Centre Trade Map

٤١ - وينبغي أن تسعى منغوليا وغيرها من البلدان النامية غير الساحلية، إلى تنويع صادراتها، مع التركيز على القيمة المضافة وإقامة روابط مع السلاسل المولدة للقيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل الاندماج في النظام التجاري العالمي. وهذه البلدان، باعتبارها بلدانا نامية غير ساحلية، ينبغي أيضا أن تنظر إلى ما أبعد من جيرانها المباشرين وأن تسعى إلى تنويع أسواق صادراتها ووارداتها، وأن تدعم ذلك بجهود تهدف إلى مواءمة وتبسيط إطارها القانوني المتعلق بالتجارة والنقل، وإلى إقامة الهياكل الأساسية الكافية، وإلى تنفيذ تدابير تهدف لتيسير التجارة.

٤٢ - ويُعتبر الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل العابر وتيسير التجارة و/أو التصديق عليها وتنفيذها من بين الوسائل الرئيسية المتاحة أمام البلدان النامية غير الساحلية مثل منغوليا لخفض تكاليف النقل العابر وللتقليل من التأخير. ومنغوليا طرفٌ في بعض الاتفاقيات الرئيسية، ومنها الاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري. وإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية يتضمن أحكاما هامة مفيدة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، ومن بينها منغوليا، تهدف إلى كفالة تدفق السلع عبر الحدود على نحو أكثر سلاسة وسرعةً وبتكاليف أقل. ومنغوليا حاليا في طور التصديق على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة على الصعيد الوطني^(٨).

٤٣ - وفي إطار تحوُّل في توجُّه السياسة العامة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وضعت حكومة منغوليا استراتيجيتها الإنمائية الوطنية الجديدة الطويلة الأجل، واعتمدها في شباط/فبراير ٢٠١٦. ومن المقرر أن يتواصل تنفيذ الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠، وهكذا تتزامن مع الإطار الزمني لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتضمن الاستراتيجية أربعة مجالات ذات أولوية: وهي الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الخضراء، والحوكمة، وبيئة الأعمال التجارية.

٤٤ - ويواصل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تقديم الدعم لمنغوليا وغيرها من البلدان النامية غير الساحلية بالتنوع على الصعيد الدولي باحتياجات تلك البلدان وبالتحديات التي تواجهها، وبتعبئة الدعم الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، وتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة.

(٨) حسب معلومات مقدّمة من حكومة منغوليا أثناء حلقة العمل الوطنية المتعلقة بتعميم برنامج عمل فيينا، الذي عقد في أولانباتار في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٤٥ - وقد ساعد المكتب على تنظيم حلقة عمل وطنية بشأن تعميم برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية، دارت في أولانباتار في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وكان الهدف من حلقة العمل هو تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على تعميم وتنفيذ برنامج عمل فيينا بشكل فعال على الصعيد الوطني، مع مراعاة ضرورة الاتساق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتضمنت التوصيات السياساتية الرئيسية التي انبثقت عن المناقشات إنشاء لجنة تنسيق وطنية تكون مسؤولة عن الرصد والإبلاغ فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا والمسائل المتصلة بتنفيذ سائر اتفاقات التجارة والنقل الدولية ذات الصلة؛ والتعجيل بالتصديق على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية؛ واتخاذ إجراءات تهدف إلى تنويع الاقتصاد والصادرات؛ وتعزيز القيمة المضافة؛ وبذل جهود مستمرة لتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين.

٤٦ - ويواصل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تقديم الدعم الفني من أجل تفعيل مجمع التفكير الدولي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي استضافته حكومة منغوليا والذي يوجد مقره في أولانباتار. وسيوفر مجمع التفكير مركز امتياز لإجراء بحوث عالية الجودة ولتقديم المشورة بشأن السياسات من أجل الإسهام في تبادل الخبرات وزيادة تعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية. ويواصل المكتب الدعوة أيضاً إلى التصديق على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، ليصبح المجمع قادراً على أداء مهامه بالكامل.

باء - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم الدعم لمنغوليا من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب الضمانات وتعهداتها بعدم الانتشار النووي. وساعدت الوكالة منغوليا على تعزيز قدرتها على الحفاظ على فعالية نظامها الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها. وفي هذا الصدد، شاركت منغوليا في الدورة التي نظمتها الوكالة عن الأنظمة الحكومية لحصر المواد النووية ومراقبتها التي كانت معدة خصيصاً للدول التي وقّعت اتفاقات ضمانات شاملة تتضمن بروتوكولات كميات صغيرة، والتي دارت في الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وشاركت منغوليا أيضاً في الدورة التدريبية الإقليمية بشأن الضمانات والجوانب الأمنية لحصر ومراقبة المواد النووية في المرافق التي نظمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يوغياكارتا، إندونيسيا، في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٤٨ - وبناء على طلب منغوليا، نظّمت الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في منغوليا حلقة عمل وطنية بشأن الضمانات. وكان الغرض من حلقة العمل هذه هو إطلاع الجهات المعنية في منغوليا على مختلف جوانب ضمانات الوكالة، مع التركيز بوجه خاص على التعديل الذي أُدخل على بروتوكول الكميات الصغيرة لمنغوليا.

٤٩ - ونظّمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية حلقة عمل عن البحوث في مجال تطوير الهياكل الأساسية للمفاعلات، والمعارف النووية والتعليم النووي، وأُجريت بعثة تقييم تمهيدية للبحوث في مجال تطوير الهياكل الأساسية للمفاعلات في منغوليا في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وكان الهدف من حلقة العمل هو توفير التوجيه بشأن تطبيق نهج المراحل الرئيسية الذي وضعته الوكالة للتخطيط لمشروع بحث جديد بشأن مفاعل نووي ولوضع وتنفيذ المشروع، وتحديد أثره على تنفيذ الضمانات في منغوليا.

٥٠ - وقد عملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وضع خطة متكاملة لدعم الأمن النووي من أجل مساعدة منغوليا على تطبيق نهج منظم وكلي إزاء بناء القدرات في مجال الأمن النووي، وكذلك إتاحة زيادة التنسيق في إطار الوكالة والدولة نفسها وبين الجهات المانحة المحتملة. وتشمل الخطة جميع جوانب الأمن النووي، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، والاستكشاف على الحدود، وأمن المصادر المشعة. وبموجب الخطة، تقدم الوكالة المساعدة إلى منغوليا على تنمية قدرات الكشف الوطنية المتصلة بالأمن النووي.

٥١ - ومنذ عام ١٩٧٣، تلقت منغوليا مساعدات باستمرار من الوكالة على شكل تدريبات، ومشورة خبراء، وشراء معدات في إطار ٧٣ مشروعاً وطنياً من مشاريع التعاون التقني وفي إطار العديد من مشاريع التعاون التقني الإقليمية. وكان الدعم يركّز على الصحة البشرية والزراعة والجيولوجيا والصناعة والحماية البيئية والسلامة النووية والحماية من المواد المشعة. بينما يركز برنامج التعاون التقني الوطني الحالي في منغوليا على الصحة البشرية والصحة الحيوانية والإنتاج والسلامة من المواد المشعة وتقنيات التحليل النووية.

جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٢ - يساعد فرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منغوليا على تنفيذ القرار ٧٠/٦٥ بالمساهمة في تحقيق الأمن الاقتصادي والتوازن البيئي في منغوليا.

٥٣ - ويساعد البرنامج الإنمائي منغوليا على تعزيز أمنها الاقتصادي على الصعيدين الوطني ودون الوطني عبر تعزيز تحقيق نمو شامل وقادر على الصمود. وتهدف أنشطة البرنامج الإنمائي إلى تنمية قدرة الحكومة على تقليص التفاوتات ومواطن الضعف والفقر المستمر.

ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة، واصل البرنامج الإنمائي دعم الحكومة على كفاءة إدراج أهداف التنمية العالمية، بما في ذلك الهدفان ١ و ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، في السياسات والخطط ذات الصلة، وعلى تعزيز قدرتها على تحليل البيانات وعلى وضع سياسات تستند إلى معطيات موثوقة.

٥٤ - أما فيما يتعلق بالتوازن البيئي والتنمية المستدامة الطويلة الأجل، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم إلى منغوليا في إطار مجموعة من البرامج البيئية التي تتضمن ما يلي: (أ) عدلت منغوليا عدة قوانين بيئية بفضل المساعدة التقنية المقدمة من البرنامج الإنمائي. ونتيجة لذلك، عززت منغوليا قدرتها على رصد الامتثال للأنظمة البيئية، وكذلك إجراء عمليات تدقيق بيئية.

(ب) يدعم البرنامج الإنمائي أيضا الإدارة المستدامة لأراضي المراعي وموارد المياه والغابات وحفظ التنوع البيولوجي. وبدعم من البرنامج الإنمائي، يجري تطبيق نهج تشاركية وخيارات تمويل ذاتي للإدارة المستدامة للمناطق المحمية.

(ج) يساعد البرنامج الإنمائي الحكومة على تنفيذ برامج العمل الوطنية من أجل مكافحة تغير المناخ والتصحر، ووضع إجراءات تخفيف وطنية ملائمة في قطاعي البناء والحراجة. وفي سياق مرتبط بشكل مباشر بالتخطيط للأمن الوطني، ساعد البرنامج الإنمائي منغوليا في مجال إدارة مخاطر الكوارث. وساهم البرنامج الإنمائي في تحديث الأطر القانونية والسياسات ذات الصلة، من أجل تيسير إدارة مخاطر الكوارث على المستوى اللامركزي من خلال إنشاء آليات للوقاية والتأهب والاستجابة على المستوى دون الوطني، وبإشراك متطوعين في إدارة الكوارث بصورة منهجية.

٥٥ - وفي مجال الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان الشامل لعدة قطاعات، يُقدم البرنامج الإنمائي الدعم للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في إطار عدد من المشاريع.

٥٦ - ويساعد البرنامج الإنمائي على بناء قدرات الممثلين المحليين المنتخبين لتحقيق المساءلة إزاء الناخبين، كما يدعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا على تحسين الرصد والإبلاغ عن القضايا الناشئة في مجال حقوق الإنسان.

٥٧ - وقد ساعد البرنامج الإنمائي برلمان منغوليا على تحسين عمليات صياغة تشريعاته، وعلى الترويج لإجراء المزيد من المشاورات العامة وبناء القدرات على تحليل السياسات، وعلى الإبلاغ عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٥٨ - وسيدعم البرنامج الإنمائي الجهود التي تبذلها الحكومة لكفالة احتراف موظفي الخدمة المدنية بإدخال إصلاحات قانونية وبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية المعنيين.

خامسا - الخاتمة

٥٩ - كما يتضح من هذا التقرير، تقدم مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المساعدة لمنغوليا لمعالجة جوانب أمنها الدولي الإنمائية والبيئية والاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بالأمن البشري. ويأمل الأمين العام في أن تواصل المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة الإسهام في توطيد مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وفي تحقيق التنمية المستدامة والنمو المتوازن.